

مجلس الإدارة

الدورة 343، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر 2021

POL

قسم وضع السياسات

جزء العمالة والحماية الاجتماعية

التاريخ: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

آخر المستجدات بشأن برامج وأنشطة وموارد منظمة العمل الدولية المتصلة بالسلامة والصحة المهنية

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات بشأن برامج وأنشطة وموارد منظمة العمل الدولية المتصلة بالسلامة والصحة المهنية، مع التركيز بشكل خاص على فترتي السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٤).

الهدف الاستراتيجي المعني: الحماية الاجتماعية.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٧: حماية مناسبة وفعالة للجميع في العمل.

الانعكاسات السياسية: تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية، التي اعتمدها الدورة الحادية والتسعون لمؤتمر العمل الدولي.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: انظر مشروع القرار.

الوحدة مصدر الوثيقة: قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي.

الوثائق ذات الصلة: لا توجد.

◀ أولاً - المقدمة

١. تقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات بشأن البرامج والأنشطة والموارد المخصصة لعمل المكتب في مجال السلامة والصحة المهنية، مع التركيز بشكل خاص على فترتي السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١.
٢. ولطالما كانت حماية العمال من العلل والأمراض والحوادث في العمل أحد أهداف منظمة العمل الدولية منذ نشأتها في عام ١٩١٩. وتشير ديباجة دستور منظمة العمل الدولية إلى "حماية العامل من العلل والأمراض والإصابات الناجمة عن عمله". ويقر إعلان فيلادلفيا الصادر عن منظمة العمل الدولية في عام ١٩٤٤ بما يلي: "التزام منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق ... الحماية الوافية لحياة وصحة العاملين في جميع المهن". ومنذ عهد أقرب، أقر إعلان مؤبىة منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل في عام ٢٠١٩ بالأهمية الأساسية للسلامة والصحة المهنية من أجل تحقيق العمل اللائق^١. وفي عام ٢٠٢١، شدد قرار منظمة العمل الدولية بشأن نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود للخروج من أزمة كوفيد-١٩، على أهمية المضي قدماً في العمل على حماية جميع العمال من خلال "تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنية عن طريق التعاون مع المؤسسات العامة والمنشآت الخاصة وأصحاب العمل وممثليهم". وضمن الإطار الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة، تشمل أهداف التنمية المستدامة الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الذي يتضمن المؤشر (٨-٨-١) بشأن معدلات وقوع الإصابات المهنية المميّنة وغير المميّنة حسب الجنس ووضع المهاجر.
٣. وأكدت جائحة كوفيد-١٩ بشكل لم يسبق له مثيل الحاجة إلى السلامة والصحة المهنية وأهمية استراتيجيات الوقاية الفعالة. ولقد تأثرت المنشآت والعمال في كل مكان بخطر الإصابة بالفيروس في العمل وبالعديد من التدابير التي أخذت للحد من مخاطر انتقاله. وتقدم الحوادث الصناعية الأخيرة دليلاً آخر على أن الانتقال إلى السلامة والصحة في العمل يمكن أن تكون له عواقب وخيمة^٢. وكانت التقديرات قبل الجائحة قد أشارت أصلاً إلى السمة الملحة للمشكلة. وتبيّن التقديرات الأخيرة بشأن عبء الأمراض والإصابات المتصلة بالعمل، التي تتعلق بما عدده ٤١ زوجاً من التعرض للمخاطر المهنية/النتائج الصحية، أن سبب وفاة ما لا يقل عن ١,٩ مليون عامل وفقدان ٩٠ مليون سنة من سنوات الحياة الصحية (سنوات العمر المعدلة حسب العجز الصحي) هو التعرض المهني لزماء ١٩ عاملاً من عوامل الأخطار المهنية^٣.
٤. واعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والتسعين (٢٠٠٣) استراتيجية عالمية بشأن السلامة والصحة المهنية، أعادت التأكيد على دور منظمة العمل الدولية في تعزيز نهج وقائي للحد من الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل من خلال ترويج ثقافة وقائية للسلامة والصحة على نطاق أوسع، وتحسين إدارة السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة. ودعت هذه الاستراتيجية إلى اتخاذ إجراءات في المجالات التالية: الترويج واستثارة الوعي والتوعية؛ التصديق على صكوك منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية وتنفيذها؛ المساعدة والتعاون التقني؛ تطوير المعارف وإدارتها ونشرها؛ التعاون الدولي. واستناداً إلى الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٠٣ والدراسة الاستقصائية العامة لعام ٢٠٠٩ بشأن السلامة والصحة المهنية، وافق مجلس الإدارة في دورته ٣٠٧ (آذار/ مارس ٢٠١٠) على خطة عمل تغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ بهدف تحقيق التصديق على نطاق واسع والتنفيذ الفعال لاتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)،

١ اعتمدت الدورة ١٠٨ لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١٩) أيضاً قراراً يطلب من مجلس الإدارة "أن ينظر، في أقرب وقت ممكن، في مقترحات إدراج ظروف العمل الآمنة والصحية في إطار منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل". وناقش مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) المسائل الموضوعية المتعلقة بمتابعة القرار ووافق على خارطة طريق إجرائية منقحة، بما في ذلك إمكانية إدراج بند تقني في جدول أعمال الدورة ١١٠ للمؤتمر.

٢ تشمل الأمثلة الحديثة: انفجار عام ٢٠٢٠ في مرفأ بيروت، الذي تسبب في مقتل ٢١٨ شخصاً وإصابة ٧٠٠٠ شخص وتشيديد ما يقدر بنحو ٣٠٠٠٠٠ شخص؛ حريق عام ٢٠٢١ في مصنع لتجهيز الأغذية في رويغانج في بنغلاديش، الذي أسفر عن ٥٢ حالة وفاة؛ الحريق والانفجار الكيميائي لعام ٢٠٢١ في مصنع لمعالجة اللدائن في بانكوك، الذي أسفر عن إصابة عشرات العمال.

٣ انظر:

وبروتوكول عام ٢٠٠٢ لاتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١، واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧).

◀ ثانياً - عمل منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين

٥. جرى استحداث مجموعة كبيرة من معايير العمل الدولية ومدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات السياسية والتقنية لمساعدة الدول الأعضاء في الحد من استمرار ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض المتصلة بالعمل وتعزيز قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على درء المخاطر والأخطار في مكان العمل والتحكم فيها. ويغطي عمل المكتب في مجال السلامة والصحة المهنيين جميع عناصر النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيين على النحو المحدد في المادة ٤ من الاتفاقية رقم ١٨٧، ويتناول طائفة واسعة من الأخطار التقليدية والناشئة، بما في ذلك الأخطار البدنية والبيولوجية والكيميائية والأرغونومية والنفسية الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز الصحة والرفاه. ويولى اهتمام خاص لمواطن العجز في السلامة والصحة المهنيين المرتبطة تحديداً بالمشاريع الصغيرة وبالغلة الصغر والاقتصاد غير المنظم، وتحسين السلامة والصحة المهنيين في سلاسل التوريد والإمداد العالمية.
٦. وفي السنوات الأخيرة، خُصص جزء محدد من برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة المهنيين. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ساعد المكتب ٣٣ دولة عضواً في تعزيز نظمها الوطنية للسلامة والصحة المهنيين تمثيلاً مع الاتفاقية رقم ١٨٧، بما في ذلك وضع أو تحديث المواصفات الوطنية للسلامة والصحة المهنيين والسياسات والبرامج والتشريعات والترتيبات المؤسسية وآليات الحوار الاجتماعي ونظم التسجيل والإشعار. وقد تجاوزت النتائج المحققة الأهداف المحددة لفترة السنتين.^٤
٧. ويجري تنفيذ العمل في مجال السلامة والصحة المهنيين في إطار الحصيلة ٧-٢ من البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (زيادة قدرة الدول الأعضاء على ضمان ظروف العمل الآمنة والصحية). وتُقاس النتائج بمؤشرين يركزان على تعزيز البنى التحتية الوطنية للسلامة والصحة المهنيين من خلال وضع السياسات والبرامج وبناء القدرات (٧-٢-١)، ونظم التسجيل والإشعار للسلامة والصحة المهنيين (٧-٢-٢). وأسفرت الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين، عن ٤٣ بلداً مستهدفاً في إطار المؤشر ٧-٢-١ في فترة السنتين الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ٤٧ بلداً في إطار المؤشر نفسه لمواصلة تقديم المساعدة بهدف تحقيق النتائج المستقبلية، مما يجعل المؤشر ٧-٢-١ أكبر مؤشر في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. ومن المتوقع أنه في نهاية عام ٢٠٢١، سيكون من الممكن أيضاً الإبلاغ عن نتائج ذات بُعد خاص بالسلامة والصحة المهنيين ضمن نتائج أخرى، بما في ذلك النتيجة ١.^٥

الترويج واستثارة الوعي والتوعية

٨. واصلت منظمة العمل الدولية استثارة الوعي والتوعية بشأن السلامة والصحة المهنيين، ولا سيما من خلال اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل، الذي يُقام سنوياً في ٢٨ نيسان/ أبريل منذ عام ٢٠٠٣^٦ ويحظى بتغطية الصحافة العالمية ووسائل الإعلام الاجتماعية. وفي كل سنة، تسلط حملة استثارة الوعي هذه الضوء على موضوع جديد أو متجدد الأهمية.^٧ بالإضافة إلى ذلك، يشارك المكتب في الاجتماعات الدولية الرامية إلى ترويج ثقافة وقائية في مجال السلامة والصحة، بما في ذلك من خلال المؤتمر العالمي الذي يعقد كل ثلاث سنوات بشأن السلامة والصحة في العمل والعديد من الأحداث والدورات التدريبية العالمية والإقليمية الأخرى.

^٤ انظر مكتب العمل الدولي، نتائج العمل اللائق: تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، التقرير ILC.109/I(A).

^٥ هيئات مكونة ثلاثية قوية وحوار اجتماعي مؤثر وشامل. ويجري الإبلاغ عن النتائج المتعلقة بعمليات التفتيش في مجال السلامة والصحة المهنيين، على سبيل المثال، في إطار الحصيلة ٣-١.

^٦ بالنسبة إلى حدث عام ٢٠٢١، نظمت مكاتب منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في جميع أنحاء العالم أكثر من ٤٠ حملة من الحملات الإعلامية الاجتماعية ومحاضرات وندوات تدريب إلكترونية وحوارات افتراضية وغيرها من الأحداث المواضيعية على المستويين الإقليمي والوطني. وفي عام ٢٠٢٠، تم تنظيم ٣٤ حدثاً من الأحداث العالمية والإقليمية والوطنية.

^٧ في السنوات الأخيرة، شمل ذلك تسليط الضوء على الأخطار المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين المتصلة بمستقبل العمل، وفي عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، شمل ذلك الوقاية والوعي بمخاطر كوفيد-١٩ والجوائح الأخرى فيما يتعلق بعالم العمل.

صكوك السلامة والصحة المهنية

٩. تشجع منظمة العمل الدولية التصديق على أكثر من ٤٠ معياراً من معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية وتدعم تنفيذها^٨، وتقدم المساعدة في المقام الأول في وضع السياسات والبرامج وتعزيز البنى التحتية للسلامة والصحة المهنية من خلال استخدام الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية.
١٠. ويقوم المكتب بتنفيذ توصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير. ووفقاً لما قرره مجلس الإدارة، استعرض الفريق العامل الثلاثي في اجتماعه الثالث (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) ١٩ صكاً من الصكوك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية. وقدم هذا الفريق توصيات بشأن تصنيف الصكوك وفقاً لمدى حداتها وتحديد تلك التي تنطوي على ثغرات في التغطية وتلك التي تتطلب إجراءات متابعة عملية ومحددة زمنياً. واستعرض الفريق لاحقاً تسعة صكوك قطاعية في مجال السلامة والصحة المهنية، وقدم توصيات إلى مجلس الإدارة وطلب من المكتب إعداد مقترحات لإدراج محتتمل لبند وضع المعايير بشأن المخاطر البيولوجية والإرغونومية في جداول أعمال مؤتمر العمل الدولي القادمة لتوحيد الصكوك في مجال المخاطر الكيميائية واستعراض الصكوك المتعلقة بالوقاية من الآلات. كما طلب من المكتب أن يباشر العمل على المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية والمخاطر الكيميائية، وأن يأخذ بعين الاعتبار الاستعراض المنتظم لمدونة الممارسات بشأن السلامة والصحة لعام ٢٠١١ في استخدام الآلات في وقت لاحق. ويُقترح الآن عقد اجتماع للخبراء من أجل التصديق الثلاثي على المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية في عام ٢٠٢٢، وتم إدراج بند لوضع المعايير يتعلق بالحماية من المخاطر البيولوجية في جدول أعمال الدورتين ١١٢ و ١١٣ للمؤتمر (٢٠٢٤ و ٢٠٢٥). ووفقاً لقرار اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٣٥ (أذار/مارس ٢٠١٩)، أعد المكتب مشروع مدونة ممارسات بشأن السلامة والصحة في قطاعات النسيج والملابس والجلود والأحذية، لكي يناقشها ويعتمدها اجتماع الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وهو يقوم باستعراض مدونة ممارسات منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة في قطاع البناء.

المساعدة والتعاون التقنيان

١١. يقوم المكتب بوضع وتطبيق منهجيات لتشجيع صياغة السياسات والمواصفات والبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنية والمساعدة في تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المساعدة السياسية والتقنية للهيئات المكونة من خلال إعداد ونشر التقارير والموجزات والأدوات التقنية^٩ والمواد التدريبية وبناء القدرات (بما في ذلك من خلال مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية)^{١٠} واستعراضات البحوث بشأن السلامة والصحة المهنية ومشاريع التعاون الإنمائي والشراكات مع خبراء وممارسين محليين في المجال الذي يغطي جميع فئات المخاطر.
١٢. وأحاط مجلس الإدارة علماً في دورته ٣٢٥ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥)، بالبرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع، الذي يهدف إلى تحسين سلامة وصحة جميع العمال في جميع أنحاء العالم من خلال بناء المعارف والقدرات والأطر الوطنية المؤاتية، وحفز الطلب على السلامة والصحة في العمل^{١١}. وهو يدعم العمل الجاري لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز التصديق على معايير السلامة والصحة المهنية وتنفيذها ويستند إلى هذا العمل عن طريق الاعتماد على الخبرات متعددة التخصصات لمنظمة العمل الدولية ومضافرة الجهود مع البرامج الرائدة الأخرى. ويمثل صندوق "الرؤية صفر" جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع، وهو مبادرة من مجموعة السبعة أيدتها مجموعة العشرين في عام ٢٠١٧. ومن خلال العمل مع سلاسل التوريد والإمداد العالمية في قطاعات الزراعة والملابس والبناء، يسعى الصندوق إلى الوصول إلى الصفر في عدد الوفيات والإصابات والأمراض الخطيرة المتصلة بالعمل من خلال تعزيز النشاط العام والخاص

^٨ لمزيد من المعلومات، انظر "International Labour Standards on Occupational Safety and Health".

^٩ في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، حُصصت نسبة كبيرة من الموارد لوضع إرشادات و مواد تقنية بشأن كوفيد-١٩ (لا سيما بشأن ممارسات العمل المأمون وسياسات العودة إلى العمل)، وتقديم المساعدة المباشرة للبلدان من موارد الميزانية العادية وموارد التعاون الإنمائي على حد سواء.

^{١٠} في عام ٢٠٢١، نظم مركز التدريب الدولي بدعم من المكتب، ٢١ دورة تدريبية شملت درجة الماجستير في السلامة والصحة المهنية.

^{١١} يعمل برنامج السلامة + الصحة للجميع في ١٩ بلداً، وقد أدار ٢٨ مشروعاً من مشاريع التعاون الإنمائي حتى اليوم، و ٢٢ من هذه المشاريع نشطة حالياً.

في شركات مختارة تعمل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والقيام بأنشطة وقائية لتحسين السلامة والصحة المهنيين، بما في ذلك ما يشمل إدارة الأخطار تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية.^{١٢}

تطوير المعارف وإدارتها ونشرها

١٣. لتوفير نفاذ واسع النطاق إلى المعلومات، قامت منظمة العمل الدولية باستحداث وإدارة عدد من قواعد بيانات السلامة والصحة المهنيين وموارد المعلومات وشبكاتها.^{١٣}

١٤. ويواصل المكتب دعم البحوث بشأن أخطار السلامة والصحة المهنيين والمشاركة فيها، بما في ذلك الأخطار البيولوجية والمخاطر الكيميائية والحوادث الصناعية الكبرى والأخطار الناشئة المرتبطة بتغير المناخ والتكنولوجيا والديموغرافيا وأشكال العمل الجديدة وسلاسل التوريد والإمداد. وتمثل الأخطار البدنية والأرغونومية مجالاً رئيسياً آخر، خاصة إجراءات العمل الجديدة، مثل الزيادات الكبيرة في العمل عن بُعد. كما أن الأخطار النفسية الاجتماعية وتعزيز الصحة في مكان العمل، بما في ذلك منع العنف والتحرش وتعاطي المخدرات، هي أيضاً مجالات متواصلة الأهمية.

١٥. وتحسين جمع وجودة الإحصاءات عن الحوادث والأمراض المهنية، إنما هو حاجة مسلم بها. ففي عام ٢٠١٩، وقّعت منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية لوضع منهجية جديدة والتحديث المنتظم للتقديرات المشتركة لعبء الأمراض والإصابات المتصلة بالعمل. ومن شأن التقديرات أن تمكّن صانعي السياسات من تتبع التعرض لعوامل الأخطار المهنية وفقدان الصحة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي تتبعاً أفضل.

التعاون الدولي

١٦. يشمل التعاون الدولي الذي تشارك فيه منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين جميع الأنشطة المضطلع بها بشكل مشترك أو بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وتشمل هذه الأنشطة وضع السياسات والبرامج والمشاركة في اللجان التقنية وإعداد المعايير التقنية واستحداث قواعد البيانات والمواد الإعلامية، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل. وضمن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، تنسق منظمة العمل الدولية السياسات والأنشطة العالمية مع ثماني وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والاستدامة والبيئة. وتضم مشاركة منظمة العمل الدولية في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، أصحاب المصلحة من عالم العمل في المناقشة العالمية بشأن الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية. كما أن لمنظمة العمل الدولية التزامات متعددة الأطراف تتعلق باتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم وميناماتا. ويشمل التعاون مع منظمة الصحة العالمية العمل بشأن الحوادث الصناعية الكبرى والمواد الكيميائية والمخاطر البيولوجية والأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك كجزء من فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. كما تعمل منظمة العمل الدولية مع منظمة الصحة العالمية عن طريق تقديم الإرشاد التقني في وضع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة الذهنية في مكان العمل وإرشادات بشأن كوفيد-١٩ والعمل عن بُعد.^{١٤}

١٧. وتشمل الأشكال الأخرى للتعاون متعدد الأطراف العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية لتعزيز تطبيق اتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، بما في ذلك عن طريق تشجيع المشاركة النشطة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في وضع معايير دولية بشأن الأمان الإشعاعي

^{١٢} يعمل صندوق "الرؤية صفر" حالياً في كولومبيا وإثيوبيا وهندوراس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر والمكسيك وميانمار وفيتنام، ويقدم المساعدة لبنغلاديش وكمبوديا وإندونيسيا وفيتنام في مجال السلامة والصحة المهنيين لمكافحة كوفيد-١٩، بالتعاون مع برنامج العمل الأفضل.

^{١٣} تشمل قاعدة البيانات العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن تشريعات السلامة والصحة المهنيين وقاعدة البيانات العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن وكالات ومؤسسات ومنظمات السلامة والصحة المهنيين وقاعدة بيانات البطاقات الدولية للسلامة الكيميائية والمكتبة الإلكترونية لمنظمة العمل الدولية بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيين وموسوعة السلامة والصحة المهنيين لمنظمة العمل الدولية وقاموس مصطلحات منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين ومسرد مصطلحات منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين وأوراق بيانات المخاطر الدولية بشأن المهنة.

^{١٤} ينص اتفاق عام ١٩٤٨ بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، الذي وافق عليه مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وجمعية الصحة العالمية، على إنشاء لجنة مشتركة بشأن الصحة المهنية لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية والأنشطة المشتركة أو المنسقة على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية. وقد عقدت اللجنة منذ إنشائها في عام ١٩٥٠، ١٣ دورة تدعو إليها المنطمتان بالتناوب كل خمس سنوات عادة. وعقدت منظمة العمل الدولية الدورة الأخيرة في عام ٢٠٠٣.

والحماية من الإشعاعات والمشاركة في عمل اللجنة المعنية بمعايير الأمان الإشعاعي واللجنة المعنية بمعايير التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والعضوية في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأمان الإشعاعي.^{١٥} وتعمل منظمة العمل الدولية بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتعزيز السلامة والصحة المهنيين في المناطق الريفية، كما دأبت المنظمة على تقليد عريق في التعاون مع المؤسسات المالية مثل البنك الدولي بشأن السلامة والصحة المهنيين (بما في ذلك بشأن الإطار البيئي والاجتماعي) والمصرف الأوروبي للإعمار والتنمية ومصرف التنمية الأفريقي.

١٨. علاوة على ذلك، تتعاون منظمة العمل الدولية بانتظام مع المنظمات غير الحكومية مثل الرابطة الدولية للهندسة البشرية^{١٦} واللجنة الدولية للصحة المهنية^{١٧} والرابطة الدولية للضمان الاجتماعي والرابطة الدولية لقواعد الصحة المهنية^{١٨} ومؤسسة السلامة والصحة المهنيين والرابطة الدولية لتفتيش العمل. وتتعاون منظمة العمل الدولية مع الهيئات الإقليمية مثل المفوضية الأوروبية^{١٩} ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٩. ومنذ عام ٢٠١٩، ترأس المكتب للجنة التوجيهية للانتلاف العالمي من أجل السلامة والصحة في العمل وعمل كأمينة للجنة التوجيهية ومجموعات العمل. والانتلاف العالمي هو مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تضم ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال والمنظمات العالمية والإقليمية بهدف المساهمة في النقاش الدولي ونشر المعارف بشأن المواضيع الرئيسية التي تؤثر على حاضر ومستقبل السلامة والصحة المهنيين.

٢٠. وعقب فترة اختبار مدتها أربع سنوات لاتفاق أبرم في ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣ مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، بما في ذلك ما يتعلق بنظم إدارة السلامة والصحة المهنيين، استعرض مجلس إدارة مكتب العمل الدولي التنفيذ في آذار/ مارس ٢٠١٨ وقرر إنهاء الاتفاق رسمياً.^{٢٠}

◀ ثالثاً - موارد منظمة العمل الدولية المخصصة للسلامة والصحة المهنيين

٢١. يمثل فرع إدارة العمل وتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيين التابع لقسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي، الإدارة المسؤولة عن إدارة برامج وأنشطة منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين، بالتعاون مع الوحدات الأخرى في المقر والمكاتب الميدانية. ويشمل عمل الفرع تنسيق السياسات والمشورة التقنية واستشارة الوعي وتطوير المعارف ونشرها وبناء القدرات والاتصال بالجهات الفاعلة متعددة الأطراف وتعزيز التعاون

^{١٥} تعزز اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأمان الإشعاعي اتساق وتنسيق السياسات المتعلقة بالوقاية من الإشعاع والأمان الإشعاعي. وتتألف هذه اللجنة من ثماني منظمات حكومية دولية (المفوضية الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ومنظمة الصحة العالمية) وخمس هيئات غير حكومية.

^{١٦} أعدت منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية للهندسة البشرية المبادئ والمبادئ التوجيهية للعوامل البشرية/ الأرغونومية وتصميم وإدارة نظم العمل، التي تصف طرق إدماج العوامل البشرية البدنية والمعرفية والتنظيمية والأرغونومية في تصميم وإدارة نظم العمل لضمان سلامة العمال وصحتهم ورفاههم وتعزيز الأداء العمالي والتنظيمي والفعالية والاستدامة. وستنشر منظمة العمل الدولية الوثيقة المستكملة وستكون بمثابة أساس تقني لوضع معيار عمل دولي بشأن العوامل البشرية/ الأرغونومية في مكان العمل. وحالياً، تتعاون منظمة العمل الدولية مع الرابطة الدولية للهندسة البشرية في إعداد تقرير عن القوانين والممارسات الوطنية المتعلقة بالعوامل البشرية/ الأرغونومية في مكان العمل والمناولة اليدوية للأثقال.

^{١٧} اللجنة الدولية للصحة المهنية هي جمعية مهنية تأسست في عام ١٩٠٦ بهدف تعزيز التقدم العلمي والمعارف وتطوير السلامة والصحة المهنيين من جميع جوانبهما. ومن حيث العضوية، تضم اللجنة ٢٠٠٠ مهني من ١٠٥ بلدان. واللجنة عضو في اللجنة التوجيهية للانتلاف العالمي من أجل السلامة والصحة في العمل برئاسة منظمة العمل الدولية.

^{١٨} حالياً، تقدم اللجنة الدولية للصحة المهنية والرابطة الدولية لقواعد الصحة المهنية إسهامات لمشروع المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المخاطر البيولوجية ودعم أنشطة التدريب المتخصصة لمنظمة العمل الدولية.

^{١٩} يُضطلع بأنشطة منظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيين بالاشتراك مع مختلف مكاتب المفوضية الأوروبية، بما في ذلك المديرية العامة للعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج والمديرية العامة للشركات الدولية والمؤسسة الأوروبية للنهوض بظروف المعيشة والعمل والوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل. وتشمل الشركات الجارية بشأن أنشطة السلامة والصحة المهنيين المؤتمرات والندوات والتوصيات المتعلقة بمبادئ الاتحاد الأوروبي ومبادئ منظمة العمل الدولية على السواء بشأن السلامة والصحة المهنيين، ودعم البرامج متعددة الوكالات مثل توفير التمويل المنتظم للبطاقات الدولية للسلامة الكيميائية. والمفوضية الأوروبية هي جهة مانحة لصندوق "الرؤية صفر" وعضو في اللجنة التوجيهية للانتلاف العالمي من أجل السلامة والصحة في العمل.

^{٢٠} الوثيقة GB.331/PV، الفقرة ٣٢٠. انظر أيضاً: ILO statement on the termination of the agreement.

عبر الإقليمي من خلال فريق تقني عالمي.^{٢١} ويُنصح الفرع متابعة قرارات مجلس الإدارة بشأن السلامة والصحة المهنية. ويشمل ذلك العمل المتعلق بآلية استعراض المعايير (وضع المبادئ التوجيهية التقنية والدعم التقني لوضع المعايير) والمناقشة الحالية بشأن السلامة والصحة المهنية كجزء من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وبالنظر إلى الموارد المتاحة المحدودة في الميدان، يساعد الفرع بشكل مباشر المكاتب الميدانية والهيئات المكونة في تنفيذ التصديق أو الاستعداد للتصديق على أكثر من ٤٠ معياراً من معايير العمل الدولية، ويضطلع عموماً بالأنشطة في إطار الحصيلة ٧-٢. ويدير الفرع البرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع (بما في ذلك صندوق "الرؤية صفر") ويرأس الائتلاف العالمي من أجل السلامة والصحة في العمل.

٢٢. وظلت المخصصات الأولية للميزانية العادية لصالح الفرع (باستثناء صناديق التعاون الإنمائي وتطوير قدرات الموظفين في الميزانية العادية) ثابتة في الغالب منذ عام ٢٠١٦ (انظر الملحق الأول). وتمثل ما متوسطه ١١,٨ مليون دولار أمريكي لكل فترة سنتين، مع تسجيل انخفاض بلغ ١١,١ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠-٢٠٢١ وارتفاع بلغ ١٢,٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في تكاليف الموظفين وغير الموظفين. وبخضم تكاليف الموظفين (بالنسبة إلى المناصب المدرجة في الميزانية العادية)، انخفضت النسبة المئوية للموارد المتاحة للأنشطة انخفاضاً مطرداً، بما يشمل الموارد المخصصة للسلامة والصحة المهنية، حيث مثلت ١٨ في المائة من الميزانية في ٢٠١٦-٢٠١٧ و ١٣,٨ في المائة في ٢٠١٨-٢٠١٩ و ١٢,٣ في المائة في ٢٠٢٠-٢٠٢١ و ١٢ في المائة في ٢٠٢٢-٢٠٢٣. واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٢١، تم تخصيص أكثر من ٦١ مليون دولار أمريكي لمشاريع التعاون الإنمائي من خلال البرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع (انظر الملحق الثاني). ووردت المساهمات من ١٣ شريكاً من شركاء التنمية المختلفين. وتم تنفيذ البرنامج الرائد في ١٩ بلداً، ويغطي إجمالي عدد السكان المستهدفين البالغ ١٣٨ مليون عامل يستفيدون بشكل مباشر أو غير مباشر من تدخلاته.^{٢٢} وتبلغ الميزانية المخصصة في إطار المؤشر ٧-٢ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، ما قدره ٢٦,٢٧ مليون دولار أمريكي، منها نسبة ٩٠ في المائة من الموارد من خارج الميزانية.

٢٣. وظلت مناصب الأخصائيين التقنيين في مجال السلامة والصحة المهنية الممولة من الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية، مستقرة خلال فترات السنتين الأخيرة. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أُشير رسمياً إلى تسعة مناصب عادية على أنها مناصب متخصصة في السلامة والصحة المهنية، وزادت تدريجياً إلى ١١ منصباً في الميزانية العادية في ٢٠٢٠-٢٠٢١. غير أن بعض المتخصصين يغطون أيضاً مجال إدارة العمل وتفتيش العمل. وبالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، استُحدث رسمياً منصب تقني جديد في مجال السلامة والصحة المهنية لصالح الفرع، ليصبح المجموع ١٢ منصباً. وفي الميدان، زادت مناصب أخصائيي السلامة والصحة المهنية في الميزانية العادية زيادة طفيفة إجمالاً، من ثمانية مناصب في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى عشرة مناصب في فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣. واعتباراً من فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، حُصص منصب واحد متخصص في مجال السلامة والصحة المهنية لمنطقة الدول العربية ومنصب واحد لإقليم أوروبا وآسيا الوسطى ومنصبان اثنان لآسيا والمحيط الهادئ وثلاثة مناصب لأفريقيا. واستُحدث رسمياً منصب تقني جديد في مجال السلامة والصحة المهنية لإقليم الأمريكتين بدءاً من فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مما سيزيد عدد الأخصائيين في الإقليم من مناصبين اثنين إلى ثلاثة مناصب.

◀ مشروع القرار

٢٤. أحاط مجلس الإدارة علماً بالتقرير الذي قدمه المكتب وطلب من المدير العام أن يراعي إرشاداته عند تنفيذ البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وعند إعداد المقترحات المستقبلية للبرنامج والميزانية.

^{٢١} بالإضافة إلى السلامة والصحة المهنية، تقع على عاتق فرع إدارة العمل وتفتيش العمل/السلامة والصحة المهنية مسؤولية إدارة العمل وتفتيش العمل، وهو مشمول حالياً في إطار الحصيلة ١-٣ من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

^{٢٢} أدى استحداث برنامج راند بشأن السلامة والصحة المهنية إلى زيادة التمويل متاح للعمل على المستويين العالمي والقطري، ولكن لم تكن هناك موارد أو مناصب إضافية لإدارة البرنامج أو تقديم الدعم التقني لاستحداث المشاريع وتنفيذها.

◀ الملحق الأول

موارد الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية المخصصة لفرع إدارة العمل وتفتيش العمل/ السلامة والصحة المهنية،* ٢٠١٦-٢٠٢٣ (بالدولار الأمريكي)

النسبة المئوية للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين	مجموع الموارد	التكاليف غير المتعلقة بالموظفين	تكاليف الموظفين	فترات السنتين
18.0	12 261 524	2 202 884	10 058 640	٢٠١٧-٢٠١٦
13.8	11 151 110	1 537 430	9 613 680	٢٠١٩-٢٠١٨
12.3	11 103 947	1 363 547	9 740 400	٢٠٢١-٢٠٢٠
12.0	12 593 996	1 513 196	11 080 800	٢٠٢٣-٢٠٢٢
	11 777 644			متوسط المخصصات

* يغطي الفرع المجالات التقنية لإدارة العمل وتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية.

◀ الملحق الثاني

تمويل البرنامج الرائد للسلامة + الصحة للجميع، ٢٠١٥-٢٠٢١

